IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثاني عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 68 - 95)
15 – شباط – 2022م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[اثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبى في السودان للفتره (2000-2018)]

د.صالح احمد بكر أحمد
أستاذ مساعد - جامعة المشرق
رئيس قسم الأقتصاد

د.ابراهيم عبد الله ادم
أستاذ مساعد -جامعة الفاشر

د.هند محمد سليمان الأمين
أستاذ مساعد – جامعة المشرق
عميد كلية الأقتصاد والعلوم الإداريه

الملخص: هدفت الدراسة الى معرفة اثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبى في السودان حيث اعتمدت الدراسه علي المنهج الاحصائي التحليلي الوصفي التاريخي من خلال الدارسات السابقة ذات الصلة لموضوع البحث وكذلك المنهج القياسي بناء نموذج قياسي لقياس اثر المتغيرات المستقلة (معدل التضخم ، الانفاق الحكومي) علي المتغير التابع الاستثمار الأجنبى في السودان الذى تمثل فى أسلوب تحليل نموذج انحدار السلاسل الزمنية المتكامل ومن ثم تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع , ومن ثم تقدير هذه العلاقة بأستخدام منهجية (ARDL)، وخرجت الدراسة بالنتائج الآتية: على أن هنالك علاقة طردية بين الانفاق الحكومى والاستثمار، وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) لمعامل الانحدار فى الأجل الطويل (3.57) بمستوى دلالة معنوية (0.0022) وفى الأجل القصير (252) بمستوى معنوية (0.0246) و جميع هذه القيم أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومى وحجم الاستثمار فى السودان، أى قبول الفرضية . وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التضخم والاستثمار حيث بلغت قيمة (t) لمعامل الانحدار فى الأجل الطويل (3.213-) بمستوى دلالة معنوية (0.0048) وفى الأجل القصير (2.565-) بمستوى معنوية (0.0195) و جميع هذه القيم أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة عكسيه بين التضخم والاستثمار.

1-مقدمة:

تعتبر السياسة المالية من أهم الادوات المؤثرة علي اقتصاد كل دولة وتعمل كل دولة جاهده في لتقليل معدلات التضخم وزيادة الانفاق الحكومى لتحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي، والسياسة الاقتصادية الرشيدة سواء كانت مالية أم نقدية تعمل علي تهيئة المناخ الاستثماري للمستثمرين لذلك أصبح موضوع الاستثمار من أهم الموضوعات التي تحتل مكانة بارزة في أولويات المجتمع لذلك، فان السياسية المالية تلعب دوراً مهماً تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنهوض بالمجتمع الي مرحلة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي يجب ان تكون مناسبة لجذب الاستثمارات.

كما أن الظروف التضخمية وارتفاع الضرائب في كل بلد تعد من اهم العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية في اتخاذ القرارات فمثلاً السياسية النقدية تؤدي الي فجوة تضخمية وبالتالي تفقد العملة الوطنية قيمتها ويطر المستثمر الي انهاء الاستثمار في تلك الدولة لذلك لابد ان تعمل السياسة المالية على تهيئة المناخ من خلال أدواتها التي تعمل علي ازاله الظروف المعوقات المحيطة بالاستثمار من خلال التحولات الكبيرة التي يعيشها العالم اليوم من سياسات

الانفتاح الاقتصادي وغيرها ، وتعمل الدول علي جذب حركة رؤوس الأموال الملائمة ما يتناسب مع السياسات الاقتصادية من خلال التشريعات والقوانين التى تضعها الدولة لكي تحفز المستثمرين .

مشكلة الدراسه:

تنبع مشكلة الدراسة ان الاستثمار الأجنبى في السودان في الآونة الأخيرة يعاني من عدة اضطرابات وذلك لقلة فعالية السياسية المالية لتهيئة المناخ الملائم من خلال التنسيق بين أدواتها لخلق بيئة ملائمة للاستثمارات الاجنبة والمحلية.

اسئلة الدراسه

ويمكن صياغة مشكلة البحث التساؤلات التالية:

- ما هو أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبى في السودان؟
- ما هو أثر الانفاق الحكومي علي الاستثمار الأجنبى في السودان؟
- ماهو اثر معدل التضخم علي الاستثمار الاجنبي في السودان ؟

فروض الدراسه:

- تؤثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبى في السودان .
- يؤثر الانفاق الحكومى تأثيرا " ايجابيا" ذو دلالة احصائية على الاستثمار الأجنبى فى السودان فى السودان.
- هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم و الاستثمار الأجنبى فى السودان .

أهداف الدراسه:

تهدف الدراسه الي الآتي:

1. ابرز و بيان فعالية أدوات السياسة المالية في تهيئة الأستثمار الأجنبى في السودان.
2. معرفة مشاكل والمعوقات التي تواجهة الاستثمار الأجنبى .
3. معرفة العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدل التضخم علي الاستثمار الاجنبي في السودان

أهمية الدراسه:

يعتبر هذه الدراسه من الدراسات المهمه وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تهيئة مناخ الاستثمار اما من خلال الجانب التطبيق فهي تعطي نتائج تساعد على معرفة آثار السياسية المالية علي الاستثمار الأجنبى كما تساعد الجهات المعنية بالمجال ومتخذي القرار في تهيئة المناخ الاستثماري خلال الفترة من 2000 حتى 2018م .

حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية السودان

الحدود الزمانية: يغطي الفترة 2000-2018م .

مصطلحات الدراسه:

السياسه الماليه:- مجموعة الأدوات أو الإجراءات التي تعمل علي تغيير مستوي أو هيكل أو حجم الانفاق أو الايراد الحكومي.

الأستثمار الأجنبى: يقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية و(أو) ممارسة السيطرة) أو تأثير كبير) على إدارة الشركة الأجنبية.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثاني عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 68 - 95) 15 – شباط – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

معدل التضخم:- هو مقدار التغير في اسعار السلع والخدمات خلال فتر زمنية محددة
الانفاق الحكومى:- عبارة عن مبلغ نقدي تقوم الدولة بانفاقة بقصد تحقيق المنفع العام

2- الإطار النظرى والدراسات السابقه

اولا :- الأطار النظرى .

2-1 مفهوم السياسة المالية:

تعد السياسة المالية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية للدولة باعتبارها أداة رئيسه لتأثيرها في مجريات النشاط الاقتصادي ولارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية وكما تعتبر من الأدوات الرئيسة لبرنامج سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي وكذلك نجد لها دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(فوزى ،1964) .

ورد مفهوم السياسية المالية مرادفاً لمفهوم المالية العامة وميزانية الدولة لمدة زمنية طويلة نسبياً، ومع تطور الحياة الاقتصادية وظهور دور الدولة الفعال كان لابد من تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية وقد اختلفت هذه التعريفات باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية ويراد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها (العمول ،1985) كما عرفت بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر فائدة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة (عبد العام ،2000). ومما جاء في تعريف السياسة المالية أنها عملية استخدام الموزانة العامة والانفاق العام والضرائب لأغراض زيادة الناتج والشتغيل وتحقيق الاستقرار المالي (مواجهة حالات التضخم والكساد) وتعرف بأنها تغير حجم الانفاق الحكومي أو الإيراد للدولة وذلك في حالة عدم التوزان بين جانبي الميزانية العامة للدولة.

2-3 أهداف السياسة المالية : تمثل أهداف السياسة المالية في الآتي:

1/ معدل النمو:

تهدف السياسة المالية الي المحافظة علي معدل نمو مستقر في الناتج القومي الاجمالي حيث الا يتعرض الي التقلبات الشديدة فمن الملاحظ أنه عندما يكون معدل النمو سريعاً اي زيادة عالية في الانتاج ينتج عنها زيادة في الطلب علي عوامل الانتاج وكذلك في الاستهلاك بسبب عدم قدره الاقتصاد علي مواجهة الطلب المتزايد فإن ذلك يؤدي الي ارتفاع الأسعار وحدوث تضخم وبالتالي انخفاض في قمة الدخول الحقيقية العكس صحيح .

2/ تحقيق التوزان المالي:

يقصد به استخدام موارد الدولة علي أحسن وجه ومنها النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغذارة ويتلائم مع مصلحة المعمول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وايضاً لاستخدام القروض لا قرض انتاجية وهكذا وهيكل النظام الضريبي هو الأنواع المختلفة من الضرائب التي يشتمل عليها النظام الضريبي والأهمية النسبية التي تتقبلها هذه الضرائب في هذا النظام.

3/ تحقيق العدالة في توزيع الدخول:

مما لاشك فيه أن التغلبات الاقتصادية وكذلك تطور مراحل النمو الاقتصادي قد يصاحبها اختلالات في نمط وهيكل توزيع الدخول بين فئات المجتمع حيث يكون هناك تفادياً صارخاً في توزيع الدخول والثروات بحيث نجد أن هناك طبقات تزداد ثراء علي شرائها وأخري تزداد فقراً علي فقرها الأمر الذي يسفر عنه تفاوتات واضطرابات

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثاني عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 68 - 95) 15 – شباط – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

سياسية حادة تسبب أزمات اجتماعية ومن هنا تبرز أهمية التدخل الحكومي في توظيف السياسات الاقتصادية والمالية من أجل تحقيق هذه التفاوتات بقية ازالة الفوارق بين الطبقات وذلك من خلال اعادة توزيع الدخل القومي علي النحو التالي :

أ. توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة:

ب. توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية والأفراد بما يحقق نوعها من التقارب والعدالة الاجتماعية.

ت. اعادة توزيع الدخل بين المناطق والأقاليم المختلفة ما يكفل نصيب عادل للمناطق النائية والحفاظات الحدودية.

4/ تحقيق الاستقرارالاقتصادي:

يشير مصطلح الاستقرار الاقتصادي الي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم ويمكن للسياسة المالية ان تعمل علي دعم مستويات التشغيل (العمالة) في المجتمع بدعمها للاستثمار ومكافحة كل من الانكماش والتضخم وآثارها الضارة علي المجتمع وتستخدم سياسات الايردات الهامة والنفقات العامة كوسيلة تحقق لاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق التشغيل التام للمواد الاقتصادية وتحقيق ثبات نسبي في المستوي العام للأسعار(الرغيدى، 2007)

5/ التخصيص:

الحكومة تسعي من خلال السياسة المالية الي توفيرالخدمات الأساسية التي لايمكن للقطاع الخاص القيام بها مثل الدفاع والأمن والعدل والتي تسمي بالسلع العامة حيث أن توفير هذه السلع يتطلب تكلفة باهظة ليس بمقدور الأفراد دفع قيمتها كما أنها لوسعرت الحكومه سوق يعجز بعض الافراد عن الاستفادة منها(منقود ،2007)

6/ زيادة الاشباع الجماعي:

ويحدث ذلك من خلال مضاعفة الاعتماد الخاصة بالانفاق علي المشروعات التي تهدف الي تحقيق النفع العام من خلال اشباع الحاجات الجماعية عن طريق مضاعفة معدلات الاستهلاك الجماعي وذلك توسع دائرة الاتفاق العام علي المجالات الصحية والتعليمية وبصفة عامة المشروعات الخدمية ذات النفع العام التي ترمي الي تحسين مستوي معيشة الموظفين وافادة أكبر قدر من السكان[3].

7/ تحقيق التوزان الاقتصادي:

بمعنى الوصول الي الحجم الأمثل وهذا يعني أنه يتعين علي الحكومة أن توزان بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول الي أقصي انتاج ممكن فكلما كانت المشروعات الخاصة أكبر علي الانتاج من المشروعات العامة كلما وجب علي الحكومة تمنع من التدخل المباشر وان تقتصر نشاطها علي توجيه بواسطة الاعلانات والضرائب وينبقي الا تقل المنافع التي يحصل عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد فالتوزان هنا يعني استقلال إمكانيات المجتمع علي أحسن وجه للوصول الي حجم الانتاج الأمثل .

([3]) د. ايمن الحماقي واخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 234

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثاني عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 68 - 95) 15 – شباط – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

8/تحقيق التوزان العام:

أي التوزان بين مجموع الاتفاق القومي وانفاقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة الي نفقات الحكومة وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوي يسمح بتشغيل جميع عناصرالانتاج المتاحة والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول الي هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والاعانات والاعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها . (الرغيدى ،2007)

3-3 أدوات السياسة المالية:

تستطيع الدولة ان تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر علي المتغيرات الاقتصادية مباشرة ويمتد هذا التاثير الي محددات التوزان الكلي مستخدمة في ذلك سياستها المالية ويتضح مما تقدم ان السياسة المالية تعنى استخدام الحكومة للضرائب والانفاق العام والموزانة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحيقق العدالة الاجتماعية كل ذلك في اطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هذا تتضح الخصائص التالية:-

1. هناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية هي الإيردات العامة والإنفاق العام والموزانة العامة للدولة وهذه الأدوات يتم استخدامها علي النحو التالي:
أ. زيادة أو نقصان الضرائب .
ب. استحداث فائض أو عجز في الموزانة العامة للدولة
ت. زيادة او انخفاض الانفاق الحكومي
ث. إن الهدف الأساسي المالي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الي محاربة التضخم والانكماش.

ويعد النقصان العام أو الايرادات العامة والموزانة العامة على ثلاثة عناصر رئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وهي في ذات الوقت الأدوات الرئيسة لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة.

أولاً : الإيردات العامة:

لكي تقوم الدولة بالانفاق العام فلابد أن تتوفر بها الموارد اللازمة لذلك فإن الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخوله للدولة يطلق عليها الايردات العامة حتى تستثنى للدولة القيام بوظائفها يجب ان تستخدم بعض الموادر البشرية الموجودة تحت الصرف للجماعات أن تحدد جزء من الموارد حيث لايستخدمه الأفراد مما سبق أن الدولة تحصل علي الإيراد العام من عمليتى نقل القوة الشرائية وخلقها سواء ثم داخل الاقتصاد الوطنى أو علي الصعيد الدولي اذا كان الايراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله ويمكن التميز بين مختلف الايرادات العامة من حيث عنصر الاجبار في الحصول عليها وتنحصر الايردات العامة في النقاط التالية (عبد الله ،2000)

1. الايرادات الاقتصادية (املاك الدومين).
2. الايرادات السيادية (االضرائب والرسوم).
3. الايرادات الائتمانية (القروض العامة).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثاني عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 68 - 95) 15 – شباط – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

1- الايردات الاقتصادية:

تلك الايرادات التي تحصل عليها الدولة صفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة ومن هذه الايرادات الايردات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن تناول ايردات الدولة من ممتلكاتها الي نوعين.

أ/ الدومين العام:

يتكون هذا النوع من كل ما تمتلكه الدولة ويخضع للقانون العام يختص أيضاً تلبية الحاجات العامة مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة والغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة وليس علي أموال الخزانة العامة وهذا لايمنع من امكان تحقق ايراد كما هو الحال عند دخول الحدائق ويستعمل في الغالب في تنظيم استعمال هذا المرفق.

ب/ الدومين الخاص:

يقصد به ان تملكه الدولة ملكية خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص لا يخصص للنفقة العامة ويقسم الدومين الخاص الي الآتي.

1/ **الدومين الزراعي:** ويشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات ويأتي ايراد هذا النوع منها من يبع المنتجات والايجارات(عبد الله ،2000).

2/ **الدومين الصناعي والتجاري:** ويشمل في مختلف المشروعات الصناعية والتجار التي تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية الاستثمار المباشر أو الشركة أو التأمين سواء ان كلي أو جزئي .

3/ **الدومين المالي:** هي تلك الايرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية واذوانات الخزانة والأسهم (محفظة الأوراق المالية) وهذا بالإضافة الي الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد والمؤسسات أوتوظيف أموالها في البنوك.

ج- الثمن العام:

يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر ايردات الدولة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعة بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة بمعنى آخر تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود علي الأفراد بمنفعة خاصة.

2- الايرادات السيادية:

تتمثل في الايرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد ما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي يفرضها الحاكم وتذهب الي خزينة الدولة وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضاً عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخري وتتمثل في الآتي:

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثاني عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 68 - 95) 15 – شباط – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أ/ الرسوم :

احتلت الرسوم في الماضي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الايردات وكانت تأتي مباشرة بعد الدومين ومع مرور الزمن تضاءلت أهمية الرسوم كمصدر الايردات العامة تاركة مكان الصدارة للضرائب ومع ذلك فعلاً ما زالت الرسوم تلعب دوراً هاما في مالية الهيئات المحلية في معظم الدول الحديثة.

ب/ الضرائب:

تعتبر المصدر الرئيسي للايردات العامة ، لهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الايرداد العامة ليس فقط باعتبار ما يمكن ان تقدمه من موارد مالية ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية لذلك فمن دراسة الضرائب تناول جوانب متعددة.

وتقسم الضرائب الي نوعين مباشرة وغير مباشرة.

نقصد بالضرائب المباشرة أن تفرض الضريبة مباشرة علي ذات الدخول والثروة تحت يد الممول وتمتاز الضرائب المباشرة بالآتي (ابراهيم ،1996):

- أنها ذات حصيلة ثانية نسبياً .
- سهولة جبايتها نظراً لثبات مادتها .
- أكثر عداله وأنواع الضرائب المباشرة.
- ضرائب علي الدخل.
- ضرائب علي رأس المال
- ضرائب علي رأس المال أو الدخل

أما الضرائب غير المباشرة هي التي تفرض علي التصرفات والمعاملات التي تزيد كلما زادت الثروة وفي السودان تكون تحت اشراف ادارة الجمارك وتمتاز بالآتي :

- مرونة ووفرة حصيلتها.
- سهولة تحصليها وانخافض نفقات جاباتها.
- تؤدي الي انعدام أساس دافع الضريبة معنوياً ومن عبويها لا تتسم بالثبات النسبي لأنواع الضرائب غير المباشرة.
- الضرائب علي التداول تفرض التصرفات أو علي لتداول القانون للأموال مثل رسوم التسجيل والرسوم القضائية ورسوم الدمغه علي الايصالات والشيكات والكبيالات والاعلانات والرسوم علي عمليات البورصة .
- ضرائب الاستهلاك كما تفرض ضريبة عامة في الاستهلاك منها الرسوم الجمركية رسوم الانتاج .

3- الايردات الائتمانية(القروض)

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان الي انفاق مبالغ كبيرة في وجود الانفاق العام لا تسمح الايردات الدورية التي تغطيها تلجأ الدولة الي الاقتراض البالغ التي تحتاجها وبهذا تحصل علي الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لاتستقطع شيئاً من ايرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات وتلجأ الدول الي النوع من الايردات في حالتين:

الحالة الاولي : فيما تصل الضرائب الي أقصي حد و ذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصي .

الحالة الثانية: في الحالات التي يكون فيها الضرائب ردود فعل تتبعه لدي الممولين.

1-4 السياسات المالية في السودان:

منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي ظلت السمة العامة للموازنة في السودان هي العجز والتمويل بالعجز وقد ساهم ذلك بشكل كبير في زياة حجم الكتلة النقدية المتداولة وزيادة حدة التضخم (الافراط في التضخم) وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية في زيادة نسبة الفقر وسط ذوي الدخل المحدود.

ركزت السياسات المالية خلال فترة الثمانينات في سعيها لمحاصرة الأزمة الاقتصادية علي المعالجات الجزئية للموازنة بمعني أنها لم تجر في إطار كلي يعالج الموازنة كمكون في منظومة المؤشرات الاقتصادية الكلية وتأثيراتها التبادلية ولقد أدي انفصال عمليات تحضير موازنات التنمية في اطار وزارة التخطيط الاقتصادي ، وكالة التخطيط الاقتصادي سابقاً واعتبارها متبقي للموازنة العامة الجارية وانفصام العلاقة ما بين فجوتي الموارد المحلية ومكونات القطاع الخارجي وفجوة الموارد الخارجية اليتقاطعات سلبية عديدة، أضف الي ذلك جمود ايرادات الدولة في مجال الضرائب المباشرة ، واعتمادها علي الضرائب غير المباشرة وما كانت تعانيه من تعقيد وكثرة في الفئات الجمركية وعدم وجود فرص لكسر هذا الجمود الضرائبي ، أما علي صعيد الانفاق العام فقد اتسم إجمالاً في اتجاهه لمعالجة الأزمة الاقتصادية بالتركيز علي دعم السلع الأساسية كالبترول والخبز والسكر والدواء والخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والنقل أضف الي ذلك دعم المؤسسات الخاسرة والأقاليم ، ولذلك لم يكن من المستغرب أن يزداد عجز الموازنة العامة مما نتج عنه ضعف وانخفاض الادخار العام وازدياد الحاجة للاتدانة من النظام المصرفي والاعتماد علي القروض والمساعدات الخارجية لتغطية العجز الكلي(الاستراتيجيه القوميه ،2002) ، وقد استمرت تلك السياسات وتفاقم الوضع في فترة التسعينات حيث كان تمويل الحرب الأهلية هو أهم بنود الصرف في الميزانية العامة وحت بعد انتهت الحرب وفي الخمس سنين الأخيرة من عمر الفترة الانتقالية وحسب اتفاقية السلام الشامل فشلت الحكومة في وضع ميزانية متوازنة حيث ظل العجز هو السمة الغالبة وقد لجأت الحكومة الي بعض الاجراءات غير التضخمية لسد العجز (اصدار سندات حكومية - شهامة) إلا أن ذلك تم بصورة محدودة جداً رغم ارتفاع العائد من تلك السندات ، ويعزي ذلك الي عدم قدرة الجمهور لشراء تلك السندات بالنقص الحاد للسيولة.

وقد تركز عمل الدولة في المجال الاقتصادي في العام الأول (89-1990م) في الآتي(العرض الاقتصادى ،1990):

1/ استعادة الحقوق الضائعة والأموال المنهوبة والموارد المهدرة التي استباحها النظام الحزبي.

2/ اعادة إرساء العمل الاقتصادي على قواعد أخلاقية.

3/ ترشيد وتنظيم واستغلال الموارد الشحيحة التي وجدتها حكومة ثورة الانقاذ الوطني، في اطار الاعتماد علي الذات (وذلك نتيجة لما واجهته الثورة من حصار اقتصادي من قبل المعارضين لتوجهاتها).

4/ عقد مؤتمر الانقاذ الاقتصادي ، لإيجاد البدائل والمخرج علي أساس تفكير وطنى مستقل، ومتطور وأخلاقي أصيل نابع من عقيدة الأمة

ومن ثم اعتمدت موجهات المؤتمر أساساً للبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي للأعوام (90-1993م) والذي هدف الي اصلاحات اقتصادية ، وذلك بتكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي ، لتحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء، وتغير التركيب الهيكلي للاقتصاد ، من خلال اجراء تعديلات واسعة في أسس وهياكل النظام المصرفي ، واستخدام الموارد وتشجيع مساهمات القطاع الخاص ، وإلغاء احتكار الدولة لكافة مجالات الاستثمار ، من الانتاج إلي التسويق الداخلي ، والتخلص من بعض المؤسسات والشركات العامة.

5/ كما تضمن البرنامج إطاراً للانفتاح الاقتصادي وتحرير الأسعار ، وإرساء القواعد العامة لاقتصاد السوق ، وتحرير الصادرات ، وتقديم الدعم اللازم لها ، وإزالة كل العقبات الإدارية والقانونية التي تعيق نشاط المستثمرين ، ورجال الأعمال والعاملين في المجال الاقتصادي ، بعد أن وفرت لهم الدولة الجو المناسب للعمل ، باتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية والسياسات المالية التي تمثلت في الآتي :

*الالتزام والبدء في إزالة عجز الموازنة الجارية نهائياً خلال سنوات البرنامج ، وعدم اللجوء للتمويل بالعجز بعد هذه الفترة للانتاج.

*ترشيد الانفاق الحكومي ، والاستهلاك الخاص ، من خلال تطبيق نظام السعرين لسلعتي النفط والسكر، حتى ترفع الفئات المقتدرة السعر الاقتصادي الحقيقي لهذه السلع ، بينما تحمل الفئات الضعيفة عن طريق السعر المدعوم لهذه السلع ، والتدرج في تطبيق نفس النظام علي أى سلع أخرى يتم التأكد من تنظيم وضبط منافذ توزيعها.

* ترشيد الصرف علي الفصل الأول الذي يتضمن مخصصات العاملين في الحكومة المركزية ، والسلطات الاقليمية ، والمؤسسات والشركات الكومية ، وذلك عن طريق تجميد الوظائف الشاغرة ، وتشجيع المعاش الاختياري ، والاجازات بدون مرتب ، وتخفيض الدعم المالي الذي يقدم للسلطات الاقليمية ، بحيث يتم التخلص منه نهائياً في آخر سنوات البرنامج ، بجانب انشاء صندوق لمعالجة أوضاع العمالة الفائضة بتدريب وإعادة تأهيلها للستفادة منها في المجالات الانتاجية ، وأيضاً عن طريق اجراء دراسات عاجلة لإصلاح النظام الضريبي، بهدف تحقيق العدالة ، وتشجيع الاستثمار ، ودفع التنمية ، وذلك وفق الموجهات التالية:

1- أن تكون الضريبة المباشرة في الأصل ، وأن يكون الهدف هو تطبيق شريحة ضرائبية موحدة وبمعدل معقول.

2- أن تكون الضرائب مشجعة للانتاج ، وذلك بتحفيز صغار المنتجين من مهنيين وحرفيين، برفع الشريحة المعفاه من الضرائب ، بجانب تجنب ازدواجية الضريبة وذلك بمراجعة رسوم الإنتاج في حالة تطبيق المبيعات علي نفس السلعة.

3- توسع القاعدة الضريبية، وأن نخفض الحد الأعلي السائد، وأن يطلق بالتدرج نظام ضريبة بجانب شركات المساهمة العامة.

4- إدخال ضريبة واحدة جديدة - علي الأقل - لتمويل الحكم المحلي ، بهدف رفع الضغط عن الميزانية والمركزية.

5- تنفيذ برامج مرابحات لمشتريات الدولة تلتزم فيه الحكومة بإعطاء هامش مرابحة مجز للبنوك،لتمكينها من تقديم عوائد مجزية لودائع الاستثمار ، أيضاً جذب ودائع الجمهور لامتصاص السيولة الزائدة ، وتوفير موارد حقيقية للتنمية.

6- استعمال النظام المصرفي للمساعدة في تحصيل ضريبة أرباح الأعمال التجارية ، وذلك عن طريق تكليف البنوك بتوريد حصة علي الحساب من أرباح العمليات التجارية كما تقررها الدراسة المتوقعة لربحية العملية لديوان الضرائب علي أن يقوم المستفيد بتسوية حساباته مع ديوان الضرائب في نهاية العام علي ضوء ما يقدمه من مستندات.(البرنامج الثلاثي،1990)

7- رفع رسوم الخدمات الحكومية، بجانب توسيع قاعدة الضرائب بتشغيلها حتى تصل ايرادات الدولة الي 20% من الناتج المحلي الإجمالي بدولة البرنامج ، ورفع ربع أسعار منتجات المؤسسات والشركات العامة، بما يضمن استرداد تكلفتها ، وتحقيق ربح مناسب ، بجانب بيع البترول للمنظمات الدولية والإقليمية والبعثات الدبلوماسية بالعملات الأجنبية.

8- البدء في برنامج رسملة ديون القطاع العام والخاص علي البنوك التجارية ، وفق اتفاقيات عادلة ، واصدار أسهم جديدة ، والبدء في بيع جزء من تلك الحصص للقطاع الخاص بجانب إنشاء سوق للأوراق المالية.

9- بجانب السياسات التنموية والاستثمارية التي تمثلت في محاور كثيرة من ضمنها منح ميزات اضافية للاستثمار الزراعي في المشاريع المتعثرة والجديدة ، والمشاريع الصناعية ، إذا كان رأس المال المستثمر لا يقل عن 25 مليون دولار لحد أدني أهمها اعفاء ضريبي علي 15% الأولى من الأرباح (منسوبة الي راس المال)، ومن ثم تطبيق شريحة ضرائبية موحدة لا تزيد عن 40% ولمدة لا تقل عن 10 سنوات من بداية الاستثمار.

10- بجانب تطبيق شريحة جمركية موحدة لا تزيد عن 10% علي مدخلات ومعدلات وأدوات الانتاج ، مع اعطاء حق استخدام خبراء اداريين ، وعمال فنيين متخصصين في مختلف المستويات ومنح حق فتح حساب عملات عمره للمستثمر داخلياً ويخصص لمقابلة تحويلات الأرباح وأقساط الاستهلاك ، وتمويل مدخلات الإنتاج الأزمة للمشروع علي أن يغذي الحساب من الحصة المجانية للمشروع من حصيلة مهاراته ، بجانب تمليك الأرض الخاصة بالمشاريع الاستثمارية علي نظام حيازات طويلة بسعر تشجيعي.

11- التوسع في زراعة القمح حتى يحقق الاكتفاء الذاتي بنهاية 1991/90م مع ادخال الذرة الشامية لمحصول نقدي للتصدير خلال 1991/90م.

5- مناخ الاستثمار الأجنبى في السودان

يمتلك السودان الأراضي للصالحة للزراعة تبلغ أكثر من (400) ميلون فدان مما يمكن ان يعلب دور مهما في دعم الامن الغذائي العربي الافريقي وأن يصبح سلسلة غذاء العالم حيث ما ذكرته منظمة الزراعة والاغذية العالمية (الفاو) في التأثير الاقتصادي الذي عقد مؤخراً بالرياض وهذه الأراضي الزراعية تمكن المستثمرين من الدخول في الاستثمار خاصة بعد اجازة القانون الجديد للاستثمار والذي عالج أوجه القصور في القانون السابق وشمل علي العديد من السمات التي حققت طفره نوعية في إدارة العملية الاستثمارية بالبلاد.

ويعتبر السودان بموقع استرايجي في القارة الافريقية إضافة للموارد والإمكانات الطبيعية التي يزخر بها إضافة الاستقرار السياسي الذي يمثل في نظام الحكم الفدرالي والدعي المؤسسى بالهيئة الاستثمارية وغيرها من المميزات التي ساعدت في خلق مناخ جاذب للاستثمار إضافة الي رغبة الحكومة الجادة في تطوير بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب للبلاد (خليل ،2002)

ويعتبر السودان من أكبر الاقطارالعربية والأفريقية مساحة تبلغ مليون ميل مربع ويجاور تسعه دول مما يجعل منه منفذاً ومركزاً للأسوق ويمد أسواق البلدان المجاورة بالسلع والخدمات، ويتمتع بامكانيات وموارد ضخمة من الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة تقدر بحوالي (355) مليون فدان وموارد مائيه وفرة من الامطار والأنهار والمياه السطحية والجوفية وتنوع المناخ طول البلاد من الشمال الي الجنوب ويشمل مناخ السافنا الغنية والفقيرة والمدار والاستوائي ومناخ البحر الأبيض المتوسط ، وهذا بالجانب قطاع الثروة الحيوانية تقدر حوالي 130 مليون رأس من الابقار والضأن والماعز ، وتعتمد علي مراعي طبيعية وغابات تقدر بحوالي (250) مليون فدان كما توجد ثروة معدنية لم تشتغل بعد لذلك لابد من خلق مناخ استثماري ملائم في ظل التحولات الاقتصادية ويعتبر مناخ

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثاني عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 68 - 95) 15 – شباط – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الاستمار من أهم القضايا التي يهتم بها البشر سواء كان أجنبى أو وطنى تشير الأدبيات الي ان مناخ الاستثمارهو عبارة عن مجمل الأوضاع والظروف التي تؤثر سلباً وايجاباً علي حركة رؤوس الأموال وفرص نجاح المشروعات الاستثمارية.

كما عرف مناخ الاستثمار بأنه كل الجوانب التى تحكم وتسير وتشرف علي تجمع الاستثمار بالبلاد من تشريعات وآليات تنفيذ تلك التشريعات وأجهزة تنفيذية تلك التشريعات واجهزة تنفيذية علي مستوي الحكم المختلفة .

ويمكن القول بأنه مجموعة السياسات والقوانين والمؤسسات الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتدفعه للقومية ائتمانة الي بلد دون أخري ويعنى ذلك أن المناخ الاستثماري لايقف عند حدود العوامل الاقتصادية ولكن تجاوز الأزمة الي الظروف السياسية البائدة ، وأن المناخ الاستثماري يثأثر ببعض القوانين والمؤسسات ذات الصلة بالاحتمالات والربح ومن ذلك قوانين العمل ونظام الضرائب الي جانب هذه الاعتبارات السياسية والقانونية (احمد ،2002) ومن العوامل الرئيسة التي تميز مناخ الاستثمار في السودان.

1- **الموقع الاستراتيجي** : الذي يمثل مدخل القارة الافريقية من الجهة الشرقية ويمثل منقداً حركة عدد منها ويطل علي البحر الاحمر مما جعل السودان متوسط الاسواق العالمية.

2- **البينات الأساسية** وحدود بينه أساسية ومرافق خدمية مقابل للتطور وتحديث في ظل سياسات الحكومة الجادة لتعزيز البنية التحتية وبعد اكتشاف النفط واحلال السلام بالسودان ومن بينها مشروعات الطرق والسكك الحديدية والمواقع البحرية والتجارة الدولية ومشروعات الاتصالات وتهيئه المياه وشبكة المجاري وغيرها.وهنالك اتجاه لتعزيز أوضاع المدن الصناعية الحالية وانشاء مدن صناعية جديدة لكافة الخدمات والمرافق اللازمة للمستثمرين، ووجود مناطق بحرية في بمدينة سواكن والجيلي واضحة للمستثمرين فيها العديد من المزايا التي تشجع علي الاستثمار، وجود قطاع مصرف وقطاع تأمين وخدمات المراجعة والاستثمارات المالية والقانونية والتقنية، وجود مرافق تعليمية وصحية ذات مستوي متقدم تساهم في توفير الخدمات المناسبة للمواطنين والأجانب.

3- **الاستقرار السياسي** الذي يمثل في نظام الحكم الفيدلاريي الذي يقسم البلاد الي ثلاثة متوسطات اتحادية ولائية ويتمع بفرص المشاركة لكافة المواطنين وتدار عن طريق حكومة مركزية تقسم البلاد الي 26 ولاية وتسعي الحكومة بطريقة جادة لحل كافة المشاكل خاصة مشكلة دارفور وتحقيق الأمن والاستقرار الشامل وتمتاز الدولة بالعدالة والتشريعات وعدم التفرقة بين المستثمر المحلي والأجنبي.

4- **السياسات الاقتصادية** وتتمثل في الآتي(فريوش ،1999) :

- تحرير الاقتصاد .
- تطوير سوق الأوراق المالية .
- هيكلة الاقتصاد.
- اجراء القوانين واللوائح التي تشجيع الاسثمار.
- حرية حركة رأس المال.
- مستثمر حرية الحركة بمفرده دون متشاركه.

5-المناخ الاجتماعي والثقافي:

يعتبر هذا العامل من عوامل المناخ الاستثماري في كل ما يؤثر على قوة العمل سواءً من حيث الكم أو الكفاءة ومن ثم فإنه يتكون من النقاط الآتية(Thandlika Mkandawir2001):

- دور النقابات العمالية ومدى فعاليتها.
- السياسة التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل.
- معدل نمو السكان ونسبة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان.

- التركيب الاجتماعي وما يحتويه من وفاق أو تنافر.
- الوعي الصحي والبيئي.
- مدى تفاعل الرأي العام وترحيبه باستضافة الاستثمارات الأجنبية.
- المناخ القانوني والتنظيمي(الامم المتحده 2008)

يقصد بمفهوم المناخ القانوني سن القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر تلك القوانين التي يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار، فضلاً عن ضرورة وجود القضاء العادل ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الاستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطية وطول الإجراءات.

6.المناخ السياسي:

يؤثر المناخ السياسي للدول المضيفة في تشكيل المناخ الاستثماري بها حيث يؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى تدني معدل الادخار، وتزايد معدلات هروب رؤوس الأموال المحلية...الخ(تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , 2005)

7.المناخ الاقتصادي:

يتفاعل هذا العنصر مع العناصر السابقة ويتمخض عنها المناخ الاستثماري في الدولة المضيفة ويتشكل المناخ الاقتصادي من العناصر الآتية(H. Sala and E.V. Artad،2002):

1. توفر الموارد الطبيعية.
2. صلاحية البنية الأساسية.
3. اتساع السوق الداخلية للدولة مقترنة بالقوة الشرائية التي تتوقف على الناتج المحلي وعدد السكان وعدالة توزيع الثروة بين أبناء المجتمع.
4. كفاءة السياسات الاقتصادية (مالية، نقدية، تجارية) ومدى مرونتها واستغلالها.
5. درجة الحماية التي تقدمها الدولة لمنتجاتها المحلية.
6. توفر العمالة الماهرة ومستوى الأجور السائدة في الدولة.
7. قدرة المؤسسات الإنتاجية المحلية ودرجة المنافسة بينها.
8. تطور سوق المال على الصعيد التشريعي والتنظيمي.

أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبى في السودان

ان السياسه المالية تؤثر بشكل مباشر في معدل التضخم وبشكل غير مباشر في تيار الدخول في حين ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب التنسيق من قبل المسؤليين فى وزارة الماليه للسياسه الماليه من ناحية الأهداف والوسائل وذلك بغية تجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عن عدم هذا التنسيق وعندما يتم الحديث في التنسيق لانعنى بذلك أن تكون السياسه المالية إما توسعية أو انكماشية بل يمكن أن تكون تركيبة السياسة العامة تتضمن سياسة مالية توسعية أو انكماشية بشكل يؤدي للنتائج المرجوه من قبل السلطه المالية والنقديه بحيث تساهم بشكل فعال في معالجة الاختلالات الاقتصادية فعلي سبيل المثال لنفرض وجود تضخم في بلد ما نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي بسبب وصول الاقتصاد الي حالة التشغيل الكامل لموارده بحيث يتعذر زيادة حجم الانتاج نتيجة زيادة الطلب ففي هذه الحالة ستقوم السياسة الاقتصادية العامة من خلال السياستين المالية والنقدية باتخاذ اجراءات من شأنها تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ومن هذه الاجراءات :

1- تخفيض حجم السيولة وحجم المعروض النقدي بواسطة الرقابة الائتمانية التي يقوم بها البنك المركزي باستخدم أدوات السياسة النقدية مثل تقليص حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الي قطاعات الاقتصاد الوطني.
2- قيام الحكومة بالاقتراض من الأفراد لتخفيض حجم السيولة المحلية أو المعروض النقدي
3- رفيع أسعار الفائدة يؤدي الي انخفاض عرض النقود وبالتالي استقرار مستوي الأسعار وتوازن العرض الكلي من الطلب الكلي.
4- تخفيض مستويات الانفاق الحكومى بشقيه الجاري والاستثمار.
5- زيادة مستويات الايرادات الحكومية من خلال زيادة مقدار الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة وتخفيض حجم الاعانات الحكومية نلاحظ مما سبق أن الجانب الأول والثاني والثالث يتصل مباشرة بالسياسة النقدية بينما يتصل الجانبان الرابع والخامس بالسياسة المالية والسياسة النقدية للوصول الي الهدف المطلوب في تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي علي السلع والخدمات .

ثانيا الدراسات السابقه

فيما يلى نستعرض الدراسات السابقه:-

1-حبيب،(أ) (2005م): تناولت الدراسة مقارنة بين السياسة النقدية والسياسة النقدية في النظام المصرفي التقليدي والاسلامي بالتركيز علي تجربة السودان خلال الفترة (1995-2002م) وهدفت هذه الدراسة الي معرفة تأثير السياسة النقدية الاسلامية وفق دراسة علمية منهجية يمكن البناء عليها لتطور السياسة النقدية وواقع آليات تجربة السودان في الصيرفة الاسلامية حيث توصلت الى ان الدول الاسلامية اذا ما طبقت الشريعة الاسلامية تطبيقاً شاملاً في حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن النظام المصرفي الاسلامي والسياسية النقدية الاسلامية يمكن ان تكون البديل الأمثل لنظام الصرف التقلدي والسياسية النقدية التقليدية ،واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقابل تسهيل عملية المقارنة بين السياسة النقدية الاسلامية والسياسة النقدية التقليدية، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تطبيق النظام الاقتصادي والصيرفة الإسلامية في الدول الإسلامية، تقدير فعالية السياسة النقدية يجب التنسيق بين السلطات النقدية والسلطات لاقتصدية بوازرة المالية.

2- دراسة هارون ،(أ) (2008م) تناولت الدراسة أثر كفاءة مناخ الاستثمار علي جذب الإستثمارات الأجنبية تمثلت مشكلة الدراسة هل استطاعت الدولة ان تهيئ بيئة ومناخ الاستثمار وهل هنالك خطط لمعالجة الأوضاع السالبة من خلال نظام دقيق ومناسب تنبع أهمية الدراسة من حيث أن موضوع الاستثمار من الموضوعات المهمة الاطار بالإضافة الي أثر مد المكتبات بالمعلومات من خلال هذا البحث وهدفت الدراسة الي كشف ومعرفة الاستثمارومعرفة الاتجاهات النظرية للاستثمار وفق للعلاقة بين التغيرات الاقتصادية المتداخلة.ومن فروض هذه الدراسة تحسين وتطوير مناخ الاستثمار في السودان يؤدي الي جذب الاستثمارات الأجنبية ، واتبعت الدراسة المنهج الاحصائي التحليلي وذلك بغرض الوصول الي نتائج دقيقة،وتوصلت الدراسة الي مجموعة نتائج أهمها، أن حجم المعلومات المتاحة للمستثمرين عن فرص وامكانيات الاستثمار في السودان غير كافي ، تهيئة مناخ الاستثمار في السودان يؤثر علي جذب الاستثمار. اوصت الدراسة التوصيات التالية ، العمل علي تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار في السودان ضرورة الاجراءات المتعلقة بالعملية الاستثمارية وتوحيد قنواتها علي المستوي الولائي الاستفاده من الفرص المتاحه في السودان.

3- ابراهيم،أ (2009): تناولت الدراسة دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان حيث هدفت هذه الدراسة الي معرفة دور السياسة المالية والنقدية في انخفاض معدلات التضخم ، ومعرفة أدوات السياسة

النقدية المستخدمة في السودان ومدي فاعليها في ضبط التخصم، وأظهرت نتائج الدراسة ان هنالك مجموعة من العوامل المتداخلة التي لها تأثير علي التضخم في السودان وهي عوامل نقدية تتملت في عرض النقود وعوامل مالية تمثلت في عجز الموزانة العامة وعوامل هيكليه تمثلت في انخفاض معدل عند الناتج المحلي والاجمالي ، كما أظهرت النتائج أن سعر الصرف والانفاق الحكومى ليست ذات تأثير علي معدل التضخم في السودان، وربما يعزي ذلك الي ان التضخم معتمد علي كيفية تمويل الانفاق وليس مقدراً الانفاق ومن أهم التوصيات، ضرورة اعتماد الدولة علي مصادر علي الاصدار النقدي، والموزانة حتى تقلل من الاعتماد علي الاصدار النقدي ، تفعيل دور شهادات مشاركة الحكومة شهامة والتي تلعب دور أساسي في عملية تمويل عجز الموزانة وضبط التضخم .

4- دراسة حسن،س (2010م): تناولت الدراسة النقدية والتمويلية علي الميزان التجاري السوداني خلال الفترة من 1990- 2008م، وتمثلت مشكلة الدراسة أن السودان يعاني من عدة اختلالات هيكلية في صادراته وهي ضعيفة وشحيحة مقارنة بالواردات الضخمة والكبيرة ، تخرج الميزان التجاري عن وضعه المستقر ، تمثلت أسئلة الدراسة في الآتي ، هلي السياسات التي أصدرها بنك السودان المركزي أدت إلي زيادة التمويل المقدم، هل أدت السياسة النقدية الي استقرار سعر الصرف في الجنيه السوداني، وتمثلت أهمية الدراسة في كونها من أوائل الدراسات التي تناولت أثر السياسة النقدية والتمويلية ، وهدفت الدراسة الي الآتي ، دراسة وتقويم أثر السياسة النقدية علي التجارة الخارجية ومدي كفاءة عمليات التجارة الخارجية وتأثيرها علي الاستقرار والتوازن في الداخل والخارج، توضيح أثر السياسة النقدية علي تشجيع الصدارات وضبط الواردات واتبعت الدراسة المنهج الاحصائي والمنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة واشتملت الدراسة علي مجموعة من الفروض، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين السياسة النقدية والتمويلية والميزان التجاري في السودان ، وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها ما يلي، سعي بنك السودان علي مواصلة الاصلاح وتنفيذ السياسات المصرفية الشاملة وذلك من خلال تنمية وتطوير الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وتحقيق السلامة المالية المصرفية وتأهيل وتعمير أسلمة الجهاز المصرفي وادخال التقنيات الحديثة لها وتوصلت الدراسة الي مجموعة من التوصيات أهمها ، يجب الاهتمام بتنويع قطاع الصادرات ، ضرورة وضع حزمة كاملة من السياسات لمختلف المجالات سواء في مجال الاستثمار أو الانتاج وتوفيق أوضاع البنك المركزي للمواكبة والطفرة الهائلة في ثروة تقنية المعلومات في مجال العمل المصرفي وتطوير الوحدات المصرفية.

6-دراسة عاطف، أ (2011م): تناولت الدراسة مشكلة مناخ الاستثمار باعتباره المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات الأجنبية وبتعبية توفير تمويل المشاريع الانتاجية والخدمية بهدف توفير القاعدة الانتاجية والخدمية وذلك ما اجابت عليه الدراسة من خلال تحديد أهم المحددات المتمثلة في توفير الاستقرار الأمنى والسياسي والاقتصادي ووضوح الجانب التشريعي من مزايا وحوافز تسهيلات فضلاً عن الموارد البشرية المؤهلة، وتختلف أهمية الدراسة ان موضوع مناخ الاستثمارمن الموضوعات المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية في ظل قدرة الموارد المحلية [1].وهدفت الدراسة الي معرفة مناخ الاستثمار وآثاره علي جذب الاستثمارات الأجنبية والتعرف علي طبيعة العلاقة النسبية بين محددات مناخ الاستثمار والقدرة التنافسية لكل بعد واعتمدت الدراسة علي المنهج التحليل الاقتصادي الوصفي في تحديد مناهج الاستثمار ومحدادت مناخ الاستثمار واستخدمت الدراسة أدوات التحليل الكمي لمعايير المعتمده لقياس ترتيب الدول في االسياسة علي جذب الاستثمارات وتحديد العلاقة بينها، ومن فروض الدراسة الارتباط بين القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية وأيضاً محددات الأساسية تهيئة مناخ الاستثمار، توصلت الدراسة الي النتائج الآتية أهمها، اثبتت نتائج الدراسة من الناحية الكمية أن هنالك علاقة

ارتباط قوية وطردية بين محددات مناخ الاستثمار وتدفق ورؤوس الأموال الأجنبية.توصلت الدراسة الي توصيات في مناخ الاستثمار من أهمها.اجراء التعديلات المطلوبة علي قانون الاستثمار وازالة العوائق التي يمثلها القانون ايضاً الاهتمام والعمل الدؤوب حول تعزيز الاستقرارالسياسي والاقتصادي.

3-منهجية الدراسه وإجراءات الدراسه:-

اعتمدت الدراسه علي المنهج التاريخي لتتبع الدارسات السابقة ذات الصلة لموضوع البحث والمنهج الاحصائي التحليلي في تطور السياسات الاقتصادية خلال الفترة 2000 حتي 2018م وعلي المنهج القياسي لبناء نموذج قياسي لقياس اثر المتغيرات المستقلة(معدل التضخم ، الانفاق الحكومي) علي المتغير التابع مناخ الاستثمار في السودان الذى تمثل فى أسلوب تحليل نموذج انحدار السلاسل الزمنية المتكامل وذلك من خلال دراسة جذور الوحدة للسلاسل الزمنية لتحديد درجة سكونها (تكاملها) ومن ثم تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع , ومن ثم تقدير هذه العلاقة بأستخدام منهجية (ARDL).

4-النموذج القياسي:

أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار في السودان حسب النموذج التالي:

$$Y = f(x_1,x_2,) \quad (1)$$

ويمكن صياغة هذه العلاقة الدالة في شكل المعادلة الآتية باستخدام الصيغة التالية

$$CL=B_o+B_1X_1T+B_2x_2T +u \quad (2)$$

ويمكن تعريف المتغيرات في المعادلة كما يلي:

CL = مناخ الاستثمار

X_1 = الانفاق الحكومي.

X_2 = معدل التضخم

U= الخطأ العشوائي.

B_0=القاطع (الثابت)

T = الفترة الزمنية (2000 - 2018م)

$B_1,B_2,$=

بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية و الدراسات التطبيقية يتوقع إن تكون إشارات المعالم كما يلي :-

- إشارة الثابت من المتوقع إن تكون موجبة (B_0) حيث يمثل قيمة الاستثمار المحلى عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل الانفاق الحكومى (B1) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومى وحدجم الاستثمار المحلى.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل معدل التضخم (B2) سالبه وذلك لوجود علاقة عكسيه بين معدل التضخم وحجم الاستثمار.

شكل (1) يوضح نموذج الدراسة

أثر السياسة المالية علي مناخ الاستثمار في السودان

5-عرض ومناقشة النتائج

1- التحليل الاحصائى الوصفى لمتغيرات الدراسة :-

استخدمت الدراسة التحليل الاحصائى الوصفي في أولى مراحل التحليل الاحصائى في تحليل بيانات الدراسة وذلك من اجل وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة موضع القياس وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى لمعرفة أكبر واقل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء لتحديد شكل التوزيع للبيانات.

جدول رقم (1) التحليل الاحصائى الوصفى لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2018)

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	معامل الالتواء
1/ الاستثمار المحلى	156716.0	155348.8	543882.2	29054.30	1.405737
2/الانفاق الحكومى	3787.701	2605.139	10131.68	1281.800	1.374970
3/ معدل التضخم	15.36529	10.75456	37.1	4.920	1.241582

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2019

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1- الاستثمار المحلى:

بلغ متوسط متغير الاستثمار المحلى خلال فترة الدراسة (2000-2016) (**156716.0**) بانحراف معياري (**155348.8**) و بحد أعلى مقداره (**543882.2**) وحد ادني مقداره (**29054.30**)، كما ويدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير الاستثمار المحلى لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (**1.405737**).

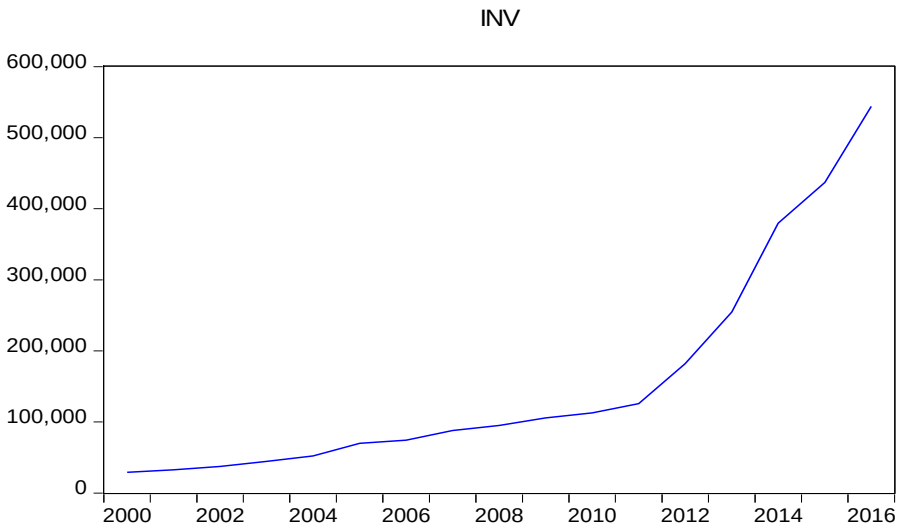

الشكل رقم (2)

(2) الانفاق الحكومى

بلغ متوسط متغير الانفاق الحكومى خلال فترة الدراسة (2000-2018) (**3787.701**) بانحراف معياري (**2605.139**) و بحد أعلى مقداره (**10131.68**) وحد ادني مقداره (1281.8)، كما ويدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير الانفاق الحكومى لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (**1.374970**).

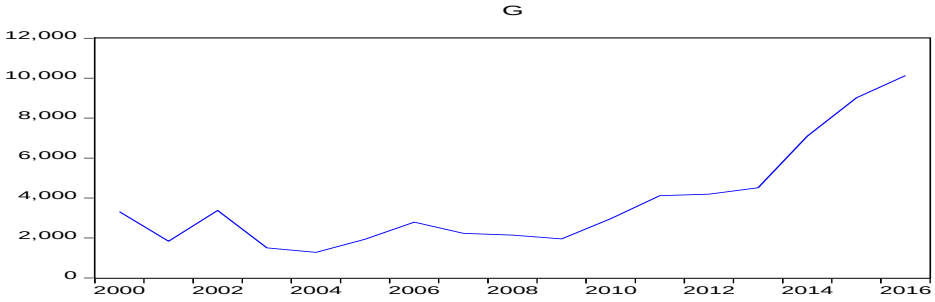

الشكل رقم (3)

(3) معدل التضخم:

بلغ متوسط متغير معدل التضخم خلال فترة الدراسة (2000-2016) **(15.36529)** بانحراف معياري **(10.75456)** و بحد أعلى مقداره **(37.1)** وكان ذلك فى عام 1996 ويرجع ارتفاع معدلات التضخم فى هذه الفترة الى التطورات الاقتصادية التى شهدها الوضع الاقتصادى فى السودان من فرض عقوبات اقتصادية وصعوبة استيراد مدخلات الانتاج وقد أدى ذلك الى تدنى الانتاجية وعجز فى الموازنة مما اضطرها الى الاستدانة من الجهاز المصرفى وقد أدى ذلك الى ارتفاع حاد فى معدلات التضخم وحد ادني مقداره **(4.92)** ، كما ويدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير عرض النقود لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء **(1.241582)** .

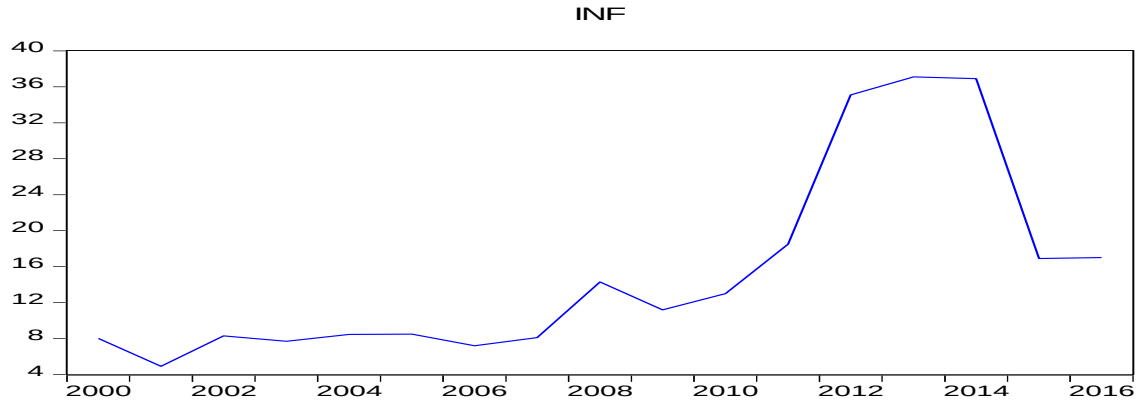

الشكل رقم (4)

(2) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نماذج الدراسة

ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار (ديكي فولر) الموسع Augment-Dickey-fuller(ADF) في حالة وجود قاطع وجاءات نتائج التقدير كما هو موضح فى الجدول التالى

جدول رقم (2) نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى		الفرق الأول	
	P.value	قيمة الاختبار(ADF)	P.value	قيمة الاختبار ADF
1/ الاستثمار المحلى	0.999	2.467	0.007	-3.527
2/ الانفاق الحكومى	0.000	-3.115	-	-
3/ معدل التضخم	0.972	0.373	0.0097	-4.077

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views10

يتضح من الجدول رقم (2) واعتمادا على اختبار ديكي-فولر الموسع بوجود ثابت فقط أن متغيرات (الانفاق الحكومى) ساكن فى مستواه عند مستوى دلالة معنوية 5%, مما يعنى أنه متكامل من الدرجة (صفر) تم اعادة اجراء اختبارات جذر الوحدة مرة اخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون بعد الفروق الاولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعنى أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من متكاملة من الدرجة الاولى وهذا يعتبر

مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية. بينما نجد أن متغيرات (الاستثمار المحلى ومعدل التضخم) غير ساكنة فى مستوياتها ولذلك تم اعادة اجراء اختبارات جذر الوحدة مرة اخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الاولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعنى أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من متكاملة من الدرجة الاولى مما يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

3-نتائج تقدير نماذج الدراسة:

في ضوء ما تقدم عرضه من نتائج اختبار الاستقرار واختبارات التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة تم تقدير النموذج المقترح بإدخال المتغيرات الاقتصادية في مستواها اللوغاريتمى وذلك للحصول على مرونات طويلة الأجل للمتغيرات المستقلة وتأثيرا على المتغير التابع, تم استخدام إلى طريقة ARDL وهى إحدى الطرق الحديثة والتي تم تطويرها بواسطة بأسران (2001) , وما يميز طريقة ARDL أنها تقيس الأثر في كل من الاجل القصير والأجل الطويل كما تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي E-views10، وذلك على النحو التالى:

$$\mathrm{Ln(inv)} = \mathrm{B0+.}\,\beta_1 \mathrm{Ln(g)} + \beta_2 \mathrm{Ln(inf)} + \mathrm{u}$$

حيث:

invt الاستثمار المحلى=

g الانفاق الحكومى=

Inf معدل التضخم=

B0 الحد الثابت في النموذج=

B1,B2=, معاملات الانحدار

ui حد الخطأ العشوائى (البواقى)=.

أولا" تقدير علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل:

باستخدام معيارAIC تم اختبار نموذج ARDL لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، وبإجراء عملية التطبيع على نتائج التقدير، جاءت النتائج في صورتها الأخيرة كما هو موضح فى الجدول رقم(3)

جدول رقم (3) نتائج تقدير نموذج الدراسة فى الأجل الطويل الفترة(2000-2018)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0022	3.572695	0.417552	1.491786	LOG(G)
0.0048	-3.21391	0.898671	-2.88824	LOG(inf)
0.0003	4.50008	1.886782	8.490669	C

R-squared=0.95
Adjusted R-squared= 0.91
F-statistic= 116.5712
Prob(F-statistic)= 0.000

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2019

قبل البدء في تفسير نتائج النموذج لابد من التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعاييرتحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطاء وهى أن مشاهدات حد الخطاء العشوائي مستقلة عن بعضها البعض و متماثلة التوزيع وإنها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين σ^2 وبما أن μ_t غير معلوم يتم استخدام البواقي بدلا عنه. وفيما يلى نتائج تحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ:

(1) نتائج اختبار الارتباط الذاتى للبواقى:

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فرضية العدم القائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العدم ؛ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.304) وهى قيمة أكبر من 5%.

.جدول رقم (4) اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

0.304	Prob. F(10,13)	1.28	F-statistic
0.095	Prob. Chi-Square(10)	4.69	Obs*R-squared

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2019

2/ نتائج ختبار فرضية ثبات التباين:

تم استخدام اختبار(Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار ولذى يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار (**0.904**) وهى قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (5)%.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثاني عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 68 - 95) 15 – شباط – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

جدول رقم (5) اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

0.904	Prob. F(15,18)	0.507	F-statistic
0.812	Prob. Chi-Square(15)	10.107	Obs*R-squared

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2019

3/ نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ:

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (1.618) بقيمة احتمالية (0.445) وهي اكبر من مستوى الدلالة 5%

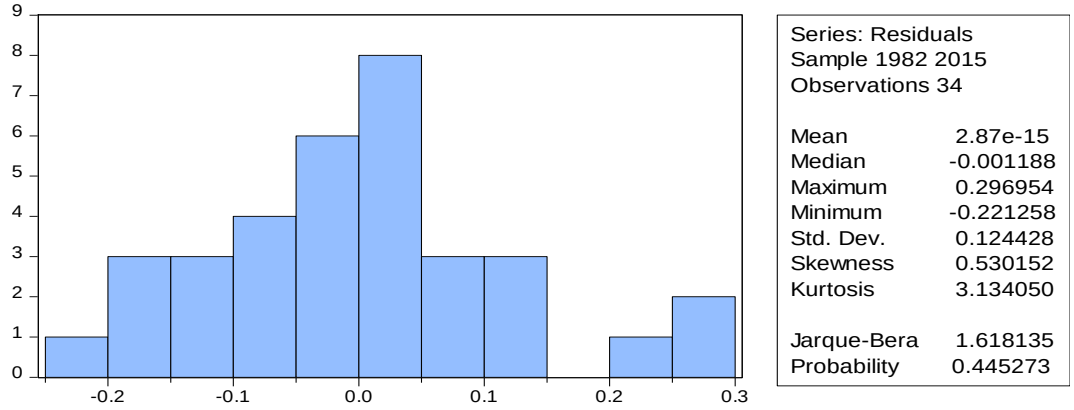

الشكل رقم (5)

<u>وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.</u>

4/ اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد)

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (6) نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات	معامل تضخم التباين
1الانفاق الحكومي	0.034858
2/ معدل التضخم	0.115859

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2019

وتشير النتائج في الجدول رقم (6) إلى أن قيمة VIF لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج تشير الى عدم وجود ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة.

(5) إختبار استقرار النموذج Parameters stability

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج علي المدي الطويل يتم بواسطة إختبار مربع الخطأ التراكمي Cumulative Sum of Squares(CUSUM) , وفي النموذج المقدر نلاحظ ان الخط الذي يمثل مربع الخطأ التراكمي كان داخل الخطين الأعلي والأدني عند مستوي معنوية 0.05 كما في الشكل التالي .

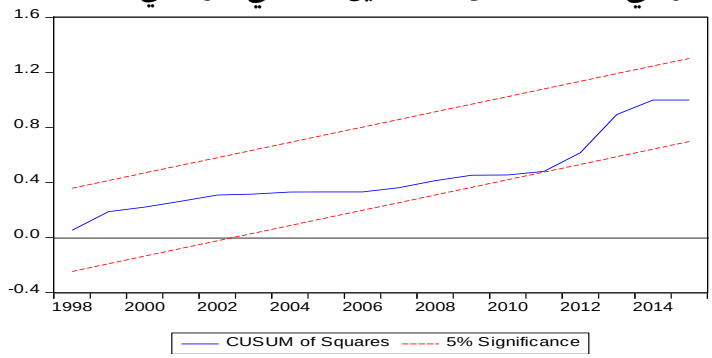

شكل رقم (6)إختبار مربع الخطأ التراكمي (CUSUM) لنموذج الحساب الجارى

بعد اجتياز النموذج مرحلة المعايير القياسية، يمكن استخدام هذا النموذج في عملية الاستدلال الإحصائي والوصف الهيكلي إضافة إلي الاستشراف. لذلك نخلص إلي النتائج التالية:

(1) التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج:

يتضح من الجدول رقم (3) إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي.

* قيمة الثابت بلغت (**8.490669**) وهى قيمة موجبة وهى تمثل حجم الاستثمار عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر .

* قيمة معامل متغير الانفاق الحكومى بلغت (**1.491786**) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومى وحجم الاستثمار, وعلية فأن زيادة الانفاق الحكومى بنسبة 1% يعمل على زيادة حجم الاستثمار بنسبة (1.5)%.

* قيمة معامل متغير التضخم بلغت (**-2.88824**) وهذه القيمة وتدل على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في معدل التضخم و معدل حجم الاستثمار وعلية فأن تخفيض معدل التضخم بنسبة (1)% يؤدى الى زيادة حجم الاستثمار بنسبة (2.9)%.

(2) تقييم النموذج وفقا" للمعيار الاحصائى :-

(أ)- معنوية المعالم المقدرة :-

يتضح من الجدول (3) جميع المتغيرات المستقلة(الانفاق الحكومى , معدل التضخم) جاءت ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 5%

(ب)- معنوية النموذج :-
ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيم F (116.57) بمستوى معنوية (0.002) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

(ج)- جودة توفيق المعادلة :
يدل معامل التحديد المعدل أن نسبة (91) % من التباين في المتغير التابع (الاستثمار المحلى) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومى , عرض النقود) بينما (9%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج .

ثانيا""نتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة:
بعد التأكد من وجود العلاقة التكاملية يمكن تقدير نموذج للعلاقة طويل وقصير الأجل بتقدير نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (7) نتائج تقدير نموذج الدراسة خلال الفترة (2000-2018)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0246	2.45233	0.23758	0.58263	DLOG(G)
0.0195	-2.565533	0.250734	-0.643266	DLOG(inf)
0.0000	-7.01983	0.137472	-0.96503	CointEq(-1)*

R-squared=0.86
Adjusted R-squared=0.81

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 2019

(1) التفسير الاقتصادي لنتائج نموذج تصحيح الخطأ:

يتضح من الجدول رقم (7) إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية . وذلك على النحو التالى:
* قيمة معامل متغير الانفاق الحكومى بلغت (**0.58263**) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومى وحجم الاستثمار فى الأجل القصيروعلية فأن زيادة الانفاق الحكومى بنسبة 1% يعمل على نمو الاستثمار بنسبة (0.58)%.
* قيمة معامل متغير التضخم بلغت (**-0.643266**) وهذه القيمة وتدل على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في معدل التضخم وحجم الاستثمار فى الأجل القصيروعلية فأن زيادة معدل التضخم بنسبة (1)% يؤدى الى انخفاض حجم الاستثمار بنسبة (0.6)%.

*بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (يجب ان يحمل إشارة سالبة كما يجب ان يكون معنوياً) (**-0.96503**) وهذه القيمة تعنى أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه سنويا" بنسبة 97% للوصول الى التوازن .

(2) تقييم النموذج وفقا" للمعيار الاحصائى:-

(أ)- معنوية المعالم المقدرة:-

يتضح من الجدول (7) جميع المتغيرات المستقلة فى الأجل القصير (الانفاق الحكومى , معدل التضخم) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 5%. وهذه النتيجة تدل على أن من أهم العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار فى الاقتصاد السودانى في الأجل القصير.

(ب) جودة توفيق المعادلة:-

يدل معامل التحديد المعدل أن نسبة (81) % من التباين في المتغير التابع (الاستثمار) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومى , معدل التضخم) بينما (19%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج .

ثالثا : اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

يمكن اختبار مدى إمكانية النموذج المقدر في التنبؤ وذلك من خلال استخدام معيار معامل التساوي لثايل كما هو موضح في الشكل التالي:

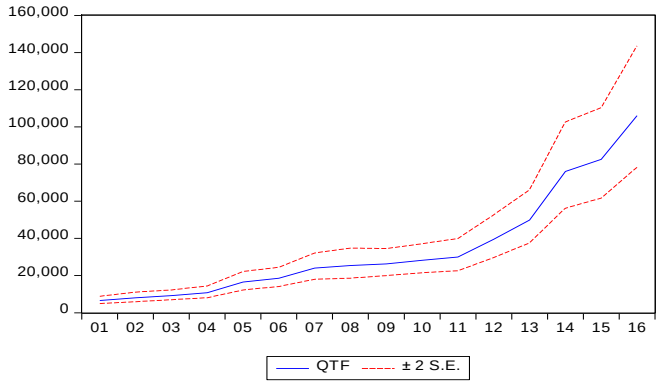

Forecast: QTF	
Actual: QT	
Forecast sample: 2000 2016	
Adjusted sample: 2001 2016	
Included observations: 16	
Root Mean Squared Error	4050.503
Mean Absolute Error	3008.706
Mean Abs. Percent Error	8.242401
Theil Inequality Coefficient	0.045009
Bias Proportion	0.000266
Variance Proportion	0.001038
Covariance Proportion	0.998696
Theil U2 Coefficient	0.401280
Symmetric MAPE	8.167782

الشكل رقم (7)

ويتضح من نتائج التقدير وجود مقدرة مقبولة للنموذج المقدر للتنبؤ حيث بلغت قيمة معامل ثايل (0.045) وهى قيمة تقترب من الصفر , وعلية يمكن استخدام النموذج المقدر في التنبؤ بحجم الاستثمار.

رابعا: مناقشة الفروض

1- **الفرضية الاولى:**

يؤثر الانفاق الحكومى تأثيرا " ايجابيا" ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) على الاستثمار الأجنبى فى السودان فى السودان:

يتضح من الجدول رقم(3) أن قيمة معامل انحدار العلاقة بين الانفاق الحكومى والاستثمار (B1) بلغت قيمته فى كل من الأجل الطويل والأجل القصير على التوالى (1.491) و(0.582) وهذه الاشارة الموجبة فى كل من الأجل

الطويل والأجل القصير تدل على أن هنالك علاقة طردية بين الانفاق الحكومى والاستثمار، كما يتضح من الجدول(3) وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق الحكومى والاستثمار حيث بلغت قيمة (t) لمعامل الانحدار فى الأجل الطويل (3.57) بمستوى دلالة معنوية (0.0022) وفى الأجل القصير (252) بمستوى معنوية (0.0246) و جميع هذه القيم أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومى وحجم الاستثمار فى السودان، وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم **قبول الفرضية** .

2- **الفرضية الثانيه:**

هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم و الاستثمار الأجنبى فى السودان:

يتضح من الجدول رقم(3) أن قيمة معامل انحدار العلاقة بين التضخم والاستثمار (B2) بلغت قيمته فى كل من الأجل الطويل والأجل القصير على التوالى (2.88-) و(0.643-) وهذه الاشارة السالبه فى كل من الأجل الطويل والأجل القصير تدل على أن هنالك علاقة عكسية بين التضخم والاستثمار.

كما يتضح من الجدول(3) وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التضخم والاستثمار حيث بلغت قيمة (t) لمعامل الانحدار فى الأجل الطويل (3.213-) بمستوى دلالة معنوية (0.0048) وفى الأجل القصير (2.565-) بمستوى معنوية (0.0195) و جميع هذه القيم أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والاستثمار.

وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثانيه والتى نصت (هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم ومناخ الاستثمار فى السودان).

خامسا: النتائج

1- زيادة الانفاق الحكومي بنسبة 1 %عمل علي نمو الاستثمار بنسبة 0.58% في الأجل القصير و 1.5% في الاجل الطويل .
2- ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% في الاجل القصير و 2.9% في الأجل الطويل.
3- جميع المتغيرات المستقلة في النموذج لها تأثير علي مناخ الاستثمار في السودان .
4- ان جميع معالم النموذج معتمد علي مستوي معنوية 5% وبالتالي لها تأثير علي مناخ الاستثمار في السودان خلال الفترة الدراسة.
5- تؤثر درجة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في السودان علي المستوي الاقتصادي وتؤثر الأزمة المالية وانفصال الجنوب السودان سلباً علي أداء السياسة النقدية في السودان.
6- تعد السياسة المالية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية للدولة باعتبارها أداة رئيسه لتأثيرها في مجريات النشاط الاقتصادي ولارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية.

سادسا: التوصيات:

1- ضرورة ترشيد الاتفاق الحكومي ولابد من الاهتمام بنود الانفاق التنموي في ضبط من ضمن الامكانات والمصادر المالية المتاحة محلياً.
2- العمل علي توحيد القاعدة الضريبية لاستثمار لتفادي مشكلة الازدواج الضريبي .
3- علي الدولة تنمية القطاعات الاقتصادية من اجل رفع معدلات النمو وتقليل معدلات التضخم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
4- ضرورة وضع خارطه استثمارية واضحة للمشروعات في السودان تساعد المستثمر في اتخاذ القرار .
5- ضرورة تبسيط الاجراءات وتشريعات المتعلقة بالاستثمار .
6- انتهاج سياسية مالية محفزة تعمل علي جذب الاستثمار.

المصادر والمراجع:

اولاً : القرآن الكريم

عبدالله ، أ ، البجارمة ، أ ،(2000) ، مبادي المالية العامة ، ، دار العفاء للطباعة ،عمان ,. ص 120-124

الحاج ، ط ، (2009) المالية العامة ، دار العفاء نشر والتوزيع ، عمان ، ص 221

العمول ، هـ ، (1985) المالية العامة والسياسة المالية ، الجزء الثاني بغدالد ، ص443

عبدالعام، ر، واخرون ، (2008)، التحليل الاقتصادية، جامعة حلوان ، العصر العالي للادارة والتكنولجيا، ص 254

الرغيدي،م، (2007) ، مبادي الاقتصاد الكلي (مدخل مدرسة الاقتصاد القومي) القاهرة ، طبعة العشري ، ص 29-28

منقود ،أ، (2007) ،السياسات المالية في عهد الانقاذ في ميراث الشارع والفكر الاقتصادي الاسلامي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة الخرطوم ، ص 8

ابراهيم ،أ، (1996م) ، المالية العامة والمالية والعامة في الاسلام ، مطبعة جامعة النيلين ، الخرطوم ، ط2 ، ص 40-39

فريوش ، م ، 1999م ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، دار زهران لنشر، ، ص 6

فوزي ، ع (1964) المالية العامة والسياسات ، الاسكندرية ، ص 39

عاطف، أ، (2011م) ، بعنوان مناخ الاستثمار واهمية في جذب الاستثمارات، اليمن ، مركز الدراسات والبحوث اليمنى .

خليل محمد سيد ، خ (2002م) بعنوان مناخ الاستثمار في السودان والحوافز والمجالات في الموتمر العربي للاستثمار النقل ، الخرطوم اكتوبر ، ص 5

أحمد، أ(2002م) مناخ الاستثمار في الدول العربية ومحاور تقنية في الموتمر العربي ، الخرطوم ، ص 2.

حبيب،أ،(2005م) السياسة النقدية دراسة مقارنة بين السياسة النقدية في النظام التقليدي والاسلامي بالتركيز علي تجربة السودان 1995-2020م ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتواره في الاقتصاد جامعة الخرطوم .

ابراهيم ، أ (2009م) دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

نور، أ (2008م) اثر كفاءة مناخ الاستثمار علي جذب الاستثمارات الجنبية في السودان خلال الفترة 1996 - 2006م بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة النيليين .

حبيب ، أ (2005م) السياسة النقدية دراسة مقارنة بين السياسة النقدية في النظام التقليدي والاسلامي بالتركيز علي تجربة السودان 1995-2020م بحث مقدم لنيل درجة الدكتواره في الاقتصاد جامعة الخرطوم 2005م.

سيد ، خ ،2002م، ورقة عمل بعنوان مناخ الاستثمار في السودان والحوافز والمجالات في الموتمر العربي للاستثمار النقل ، الخرطوم، السودان .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004م، العدد الفصلي الثاني 2005م.

الأمم المتحدة، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الاسكواء ، بيروت، لبنان، 2008م، ص2.

الاستراتيجية القومية الشاملة (1982-2002م)، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، ط1، ص 17.

جمهورية السودان ، البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي للأعوام (90-1993م) ، ص 1.

H. Sala-1- Martin and E.V. Artad, Economic growth and investment in the Arab world, Which was prepard for the Arab world competitiveness pepart (World Economic Forum, October 2002. P. 25.

Thandlika Mkandawire. Social Policy in a development, UNRISD, Social Policy and Development Programme. Paper No. 7 June 2001, P. 5.

The study aimed to know the impact of fiscal policy on foreign investment in Sudan, where the study relied on the study relied on the statistical method, historical description through previous studies related to the subject of the research, as well as the standard approach building standard mode to measure the impact of independent variables (inflation rate, government spending) on the investment dependent variable the foreigner in Sudan, which was represented in the method of analyzing the integrated time series regression model and then and then analyzing the co-integration to verify the existence of a long –term integrative relationship between the independent variable, and the deepen t variables and then estimating this relationship using the (ARDL) mythology, and came out The study came out with the following results: that there is a direct relationship between government spending and investment, according to the "t-test" at the level of significance (5%), where the value (t) of the regression coefficient in the long term was (3.57) with a significant level of significance (0.0022) and in the long-term Al-Quasar (252) with a level of significance (0.0246), and all these values are less than the level of significance of 5%. Therefore, the null hypothesis is rejected and the alternative hypothesis is accepted, which indicates the existence of a statistically significant relationship between government spending and the volume of investment in Sudan, i.e. acceptance of the hypothesis. To test (t) at the level of significance (5%) and there is a statistically significant relationship between inflation and investment, where the value of (t) for the regression coefficient in the long term was (-3.213) with a level of significance (0.0048) and in the short term (-2.565) with a level of significance (-) 0.0195) and all of these values are less

than the 5% significance level. Therefore, the null hypothesis is rejected and the alternative hypothesis is accepted, which indicates the existence of an inverse relationship between inflation and investment.